

قبل التحول اما اذا اعادها بعد التحول لا يبرأ حتى يدفنها الى صلبها  
 لانه صلبها رصاصا والفاصل لا يبرأ برد الدابة الى وسط العنق  
 منه وقيل على قول ابن سيرين ونظاير هذا في اختلافه في الرق ويعقوب  
 منها ما اذا كانت دابة فركبها ثم نزل وتربط في مكانها على قول  
 ابن يوسف يصير ضامنا وعلى قول غيره لا ومنها اذا نزع الخالصة  
 من اصبع ثم اعادته الى اصبعه بعد ما انتهت ونام عنها ثم يوسفها  
 رجلا لا يبرأ ولو اعادته الى اصبعه قبل الا نثاه من التوبة الاولى  
 يرى انشاؤها ومنها اذا كان نوحا فلسه ثم نزعها واعادته الى مكانه  
 يوجب على هذا الاختلاف في قول اذا نثاه على وجه العادة اما اذا كان  
 قبيضا في ضوعه على ما تقدم من العادة التي موضحة لاضمان علم بالامان  
 لا يحفظ الاستعمال ومنها اذا نكله بغيره ثم نزعها واعادته بمن  
 عنده يوجبها وكذا لو كان متعلقا بسيفين فتعلق بهذا السيف  
 لا يكون ضامنا اذا اعادته وهذا لما قيل باجسامها في عضو الخنثى  
 واخر شيخ لفظ شيخ الرخسي وضواحه اذ في ذكر البقاع في  
 حجر اذا دخل بيت رجل فحول المشاة من بيت الى بيت او الى شخص  
 الدار وانما يستكن الدار على ان لم يصير سخنا في ذلك المكان هذا الوجه  
 في حجره مثل شتر يبيع غيره وفيه جمل فاصلا للشمس فلا يذهب  
 في اخر القطة وشمس له من الرخسي انه لا يضمن ولو حل محل غيره  
 عبد ابق لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد مملوكا في  
 يضمن ولو كان هذا العبد مملوكا في بيت مطلق محل رجل فقبول  
 وفتح اخر الباب فذهب فالضمان على الفاعل ولو فتح باب فقبض مطار  
 الطير منه لم يضمن وقال رجل يضمن وقال الشفيع ان طار في فوهة  
 منى وان مكنت ساعة لم يضمن وعلى هذا الخلفه في اذا حل رباط  
 الدابة او فتح الباب ولو حل رباط الرق فان كان يديه دابكتا  
 ضمن ولو كان السن جمل اذ بالشمس لم يضمن في اخر القطة

الرخسي واخر غصب القروى مشورا وراوية انسانه وسال منها  
 بضمها مشورا ومنها وما سال وما عطف بالسائل منها فان انسان صاحب  
 الدراوية وهو يعلم بذلك فما سال بغيره فكذلك الات لا يكون الانسان  
 وكذا لو شق ما عمله احوال فسال بضمه فان ذهب احوال ولو لم يعلم بذلك  
 لا يضمن الفاعل ما سال بغيره كذا في هذه الجملة في باب الاستحار على من  
 اللين من احوال احوال وفي غصب الوافعات واجارة ثياب الخناس هذه  
 وقد جرى في اجارة هذا الكتاب شئ منه فصابه اشترى ثبته فجاءه انسان  
 ودحا فان كان اخذ المصاب وشده حبله لئلا يهربه يضمن العارح وان لم  
 يكن شدي يضمن في صيد خر اهرزاه اذا دبح اشخية الرخسي يرض اذنه  
 في ايامه الى شخية جاز استخانا ولا يضمن كذا لما بعين صغار المالك في  
 مستوفيا ومن هذا الجنس خمس مسائل لا صحتها رطبتهم احدتها  
 هذه الثمانية اذا اوضح العذر على كونه وجعل المبرور ووضع ليط  
 تخلف في انسانه واوقف النار ويطخ لا يضمن والشافع اذا جعل صفة  
 نفسه في دورين وربط لحوار فجاء انسان وساق احوال حتى صار دفتا  
 لا يضمن اثر ابعده اذا اراد جرح نفسه واما لها الى نفسه في انسان  
 واعادته على الرفع فانكسر فمابين ذلك لا يضمن انما سمه اذا سقط  
 عمل انسان عن دلفه في الطريق فجاء انسان وجعل خيل دون المالك  
 فوكبت الدابة لا يضمن لان الادل ثابت دلالة في فدها الى اوضح  
 كسنته في باب الا ضحية من اخر صيد لك في **الرد واله سترداد**  
**وما منع من ذلك وما له منع وكيفية التضمن وفيه بعض**  
 مسائل الاستدلال ان ادعى على اخوانه غصبه جارية واقام الدنة  
 بحسب المدعى عليه حتى يحل لانه لم يثبت الغيب في حق التضمن الجملة  
 الغصوب يثبت في حق الحسب الصرفة في اول غصب الكتاب وقيل في  
 حق في مسائل الجن من احوال اذا غصب من اخر عهد المحترق  
 ففسى احوال في يده يضمن المتصل وكذا اذا كان قاربا ففسى